

خلال انعقاد المؤتمر الصهيوني السادس عشر . ثم انقسم الى جناحين او فئتين : « أ » و « ب » — منذ المؤتمر السابع عشر في بازل ( ١٩٣١ ) . وفي شهر اب ( أغسطس ) من العام ١٩٤٦ — اي ابان انعقاد اللجنة التنفيذية لوكالة اليهودية في باريس — توصل الجناحان الى الاتفاق على صيغة برنامج موحد للصهيونية العمومية . لكن قوتهم العددية داخل مؤتمر بازل ( ١٩٤٦ ) لم يقابلها انضباط حزبي في الموقف من القضايا الرئيسية التي عالجها المؤتمر الصهيوني . وفي ذلك يقول رئيس الكونغرس العالمية للصهيونيين العموميين — اسرائيل غولدشتاين — في كراس اصدرته دائرة الثقافة في المنظمة الصهيونية الاميركية بعنوان « البرنامج الصهيوني العمومي » ( ١٩٤٧ ) : « ان المندوبين الصهيونيين العموميين تركت لهم حرية التصويت حسب هواهم في الجلسات الكاملة للمؤتمر . ولهذا السبب ظهروا اثناء جلسات المؤتمر وامام انظار العالم بانهم اكثر انقساما من الاحزاب الأخرى » .

ان توزيع المندوبين في المؤتمر الثاني والعشرين انعكس بدوره على تشكيل « المجلس الصهيوني العام » — أي الهيئة الحاكمة للمنظمة الصهيونية العالمية خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمر وآخر . وبعد ان قرر مؤتمر بازل ( ١٩٤٦ ) زيادة عضوية هذا المجلس من ٧٢ الى ٧٧ عضوا ، أصبح التوزيع الحزبي لاجزائه كالاتي : الصهيونيون العموميون ٢٥ عضوا ، الاتحاد العالمي لعمال صهيون ٢٠ ، المزارحي وجناحه العمالي ١٢ ، التحريفيون ٨ ، هاشومر هتسعير ٦ ، احدوت هاعفودا ٥ ، الهجرة الجديدة عضو واحد .

لقد اختتم المؤتمر اعماله دون انتخاب لجنة تنفيذية لكل من المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية . لكنه فوض المجلس الصهيوني العام صلاحية انتخاب اللجنة التنفيذية التي أصبحت ، باعتراف المصادر الصهيونية ، منذ ١٩٤٧ مطابقة في عضويتها بالنسبة للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لفلسطين . ففي مقالة « الوكالة اليهودية » التي تضمها « موسوعة اسرائيل والصهيونية » نقرأ ما يلي : « بعد ان أصبحت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية هيئة واحدة بالذات ( ابتداء من ١٩٤٧ فصاعدا ) ، غدت اجهزة الوكالة ( المؤتمر والمجلس العام واللجنة التنفيذية والهيئات القضائية ومراقبة الحسابات ) مطابقة لاجهزة المنظمة الصهيونية العالمية » .

وفي التقارير المرفوعة من اللجنة التنفيذية لكل من المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية الى المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين ( القدس ، ١٩٥١ ) يوجد فصل بين الاثنيين . هناك تقرير صادر عن اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية ( وهذا يقع في ١٥٠ صفحة من اصل ٩٩٩ صفحة تؤلف مجموع صفحات الكتاب المطبوع للتقارير ) ، بالإضافة الى التقرير المرفوع من اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . مع العلم بان التقرير الاول يذكر في مطلع ان : « جميع أعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية قاموا أيضا بدور الاعضاء في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية » . كما يتحدث التقرير الثاني ( صفحة ١٥٩ ) عن قيام المجلس الصهيوني العام ، اثر انتهاء مؤتمر بازل بوقت قصير ، بانتخاب لجنة تنفيذية صهيونية مارست دورها بمثابة اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . وهذا الاصرار الصهيوني على الفصل شكليا بين اللجنتين ، رغم الاقرار الصريح بكونهما لجنة واحدة من حيث العضوية ، يهدف الى انتقاد المظاهر القانونية على اعتبار ان الوكالة اليهودية لفلسطين تتمتع بوضع قانوني تنص عليه مواد صك الانتداب . فالمعروف ان نصف أعضاء الوكالة اليهودية الموسعة ، التي نجح وايزمان في انشائها عام ١٩٢٩ واقرار دستورها رغم معارضة التحريفيين والراديكاليين داخل المؤتمر الصهيوني ، كانوا أعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية . بينما جاء النصف الثاني من بين « غير الصهيونيين » . لكن هذا الترتيب لم يعمر طويلا . اذ بدأ تحويل اللجنة التنفيذية الى هيئة صهيونية في تركيبها وطابعها بصورة تدريجية يكفلها الدستور ! والمصادر الصهيونية تشير الى